کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـاب دوري

المجلد الخامس | العدد الثالث | ٢٠٠٢

رئيس التحرير
أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

نائبا رئيس التحرير
أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)
أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

مدير التحرير
د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢)
أ.د. حسن حمزة (ليون ٢)
أ.د. حمزة المزينى (الرياض)
أ.د. رئيف جورج خورى (هيدلبرج)
أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن)
أ.د. عبده على الراجحى (الاسكندرية)
أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)
أ.د. مانفرد فويدخ (أمستردام)
أ.د. محمد عونى عبد الرءوف (عين شمس)
أ.د. عبد الفتاح البركاوى (الأزهر)
أ.د. صلاح الدين صالح (بنى سويف)

٩٠٨٣١
شماره ثبت ٩٠٨٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج٥ ، ٢٠٢٣م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بأذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٣٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

التعاقد عامة للمكاتبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

٨٨ ش (٥٨) الكرارين - القاهرة ١١٤٦٦ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢١٧٨ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
- قضايا بنية الكلمة فى الأعداد الأحادية د. طيبة صالح الشذر	٩
- فَعَال دراسة عند اللغويين العرب ومعجم د. مجدى إبراهيم يوسف	٣٩
- صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلى والعيوب د. محمد محمود بندق	٧٣
- دور المدرسة التحويلية فى تحليل دلالات التراكيب د. محمد أحمد محمد خضير	١١١
- أنماط الإشارة ودلالة الوظيفة دراسة تصية فى الفصحى المعاصرة د. محمد عبد الرحمن محمد	١٤٩
- د/ حسين نصار والصناعة المعجمية د. صلاح الدين حسنين	١٨٩
- تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسب الآلى د. سعيد بن هادى القحطانى	٢٢٧

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

صوغ اسم التفضيل من الألوان والحِلَى والعيوب بين السماع والقياس

بقلم الدكتور / محمد محمود بندق

كلية التربية ببورسعيد - جامعة قناة السويس

يحسن بنا قبل الخوض فى دراسة هذا الموضوع أن نقدم له بمعنى التفضيل فى اللغة والاصطلاح

أولا : التفضيل فى اللغة : (*)

التفضيل مصدر الفعل (فَضَّل) بتضعيف العين ، وكل من المصدر والفعل يدل على معنى المبالغة والتكثير فى الفضل الذى يفيد الزيادة مطلقا سواء كانت فى كمال أو نقص [1] ، أى فى الشىء المحمود أو المذموم .

بيد أن استعمال الفضل فى الكمال أكثر من استعماله فى النقص ، ومن ثم كثر استعمال (الفضول) فى النقص لقلة استعمال الفضل فيه .!

وقد ذهب بعض علماء اللغة إلى قصر استعمال التفضيل على إفادة الزيادة فى الكمال فحسب ، وعليه فإن الأَوْلَى عندهم أن يُعَبَّر عنه بـ (اسم الزيادة) بدلا من (اسم التفضيل) وهذا الرأى مدفوع ومردود باستعمال العرب التفضيل لإفادة الزيادة مطلقا سواء أكانت فى محمود أم مذموم . قال العلامة الصبان فى باب أفعل التفضيل : "قيل أَوْلَى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيراً أو شراً ؛ لأنهما ليسا على زنة أفعل ، وأَوْلَى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو : أجْهَل وأبْخَل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل . ويدفع الأول بأن قوله أفعل أى لفظاً أو تقديراً وخير وشر من الثانى، ويدفع الثانى بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص " [2] .

(*) انظر تفصيل ذلك فى : اللسان والقاموس والتاج والصحاح والمصباح المنير مادة (فضل) وانظر أيضاً حاشية الصبان ٣/ ٤٣ .

(١) انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠، ٤٦ .

(٢) حاشيته على شرح الأشمونى ٣/ ٤٣ .

ثانيا : التفضيل فى الاصطلاح :

ذكر علماء التصريف للتفضيل تعريفات كثيرة ، غير أنها وإن كانت تختلف فى اللفظ والتعبير إلا أنها تتفق فى المعنى والمضمون ، فمثلاً عَرَّفه ابن هشام بقوله : "هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة " [١]

وقال ابن الحاجب فى تعريفه : " اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ، وهو (أفعل) " [٢]

وقال الرضى : " هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل المشتق هو منه " [٣]

وقال أبو حيان : "هو الوصف المصوغ على وزن أفعل دالا على زيادته فى محل بالنسبة إلى محل آخر " [٤]

وقال الشيخ خالد الأزهرى : " هو الوصف المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل " [٥]

ويتضح لنا من هذه التعريفات وغيرها أن التفضيل موضوع أصلا للدلالة على ثلاثة أمور هى [٦] :

الأول : اتصاف مَنْ هو له وهو المُفَضَّل بالحدث الذى اشتق منه اسم التفضيل، ومن ثم كان اسم التفضيل وصفا [٧] لا اسما جامدا .

---

(١) قطر الندى وبل الصدى ص٢٧٧ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وشرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة ص٢٦٦ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ، تحقيق د/رجب عثمان محمد ، مراجعة د/رمضان عبد التواب ٥/ ٢٣١٩ .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٠٠ .

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٤٤ ، ٥٠ .

(٧) أى مشتقا .

الثانى : مشاركة المُفَضَّل عليه للمُفَضَّل فى أصل الحدث ، أى فى الصفة المستفادة من اسم التفضيل [1] .

الثالث : زيادة أو تمييز المُفَضَّل على المُفَضَّل عليه فى تلك الصفة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (اسم التفضيل) أو (أفعل التفضيل) لم يظهر فى كتب المتقدمين من النحاة وإنما ظهر عند المتأخرين منهم حيث اكتفى القدماء بالتمثيل له فقط دون أن يذكروه بهذا اللفظ أو يطلقوا عليه ذلك الاسم ، فسيبويه إمام النحاة قد اكتفى بالتمثيل له ولم يفرد له بابا مستقلا فى كتابه وإنما ذكره فى مواضع مختلفة منه [2] وعبر عنه بقوله : (أفعل منه) [3] .

وكذلك لم يذكر هذا المصطلح كل من الفراء من الكوفة وابن السراج من البصرة، وإنما اكتفيا بالتمثيل له أيضا مثلما فعل سيبويه ، فقد قال الفراء فى معرض حديثه عن معنى قوله تعالى : "وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ [4] " : "والعرب إذا قالوا هو أفعل منك قالوه فى كل فاعل وفعيل" [5] . وقال ابن السراج [6] : "هذا رجل خير منك . . . ورأيت رجلاً خيراً منك . . . ومررت برجل خير منك" . وقال أيضا [7] : ما

---

(١) سواء كانت تلك المشاركة تحقيقية أو تقديرية ، فالتحقيقية هى التى تظهر فى الكلام ، نحو قوله تعالى : "أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا" : الكهف(٣٤). وقولك : محمد أكرم من خالد.

وأما التقديرية أو المقدرة فهى التى لا يظهر معناها فى الكلام دون تقدير أو تأويل ، نحو قوله تعالى : "قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ" يوسف (٣٣). وكقولهم فى البغيضين : هذا أحب إلى من هذا ، وفى الشريرين: هذا خير من هذا ، وفى الصعبين : هذا أهون من هذا ، وفى القبيحين : هذا أحسن من هذا ، والتقدير : هذا أقل بغضا ، وأقل شرا ، وأهون صعوبة ، وأقل قبحا .

ومن ذلك أيضا قول الإمام على رضي الله عنه : "لأنْ أصومَ يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما فى رمضان" . وقوله أيضا : "اللهم أبدلنى بهم خيرا منهم ، وأبدلهم بى شرا منى" . انظر شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٥ والهمع ٣. ٧٨ وحاشية الصبان ٣/ ٥٠ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٠٣ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ من ٧٦٧، ٧٦٨.

(٢) فقد ذكره فى باب الصفة المشبهة ووازن بينه وبينها من حيث العمل ، كما ذكره فى باب التعجب ولعله فعل ذلك لأن التفضيل والتعجب - فى الغالب - من واد واحد ، ومعناهما المبالغة ، ويجريان مجرى واحدا ، ولهذا تشابها فى الصياغة واتفقا فى الشروط وفى كثير من الأمور والأحكام . انظر الكتاب ١/ ٢٠٣ و ٤/ ٩٧ - ١٠٠ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٠٢ - ٢٠٥ ، ٢/ ٢٤ ، ٤/ ٩٧ ، ٩٩، ١٠٠ .

(٤) الإسراء (٧٢) .

(٥) معانى القرآن ٢/ ١٢٧ .

(٦) الأصول فى النحو ٢/ ٢٩ .

(٧) المصدر السابق .

رأيت رجلا أبغضَ إليه الـشرٌ منه إليه ، وما رأيت آخر أحـسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد" .

بيد أن سيبويه ألمح إلى هذا المصطلح الـوليد ، وذلك فى ثنايا قوله : "وتقول ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرٌ منه إليه ، ومـا رأيت أحداً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عينه ، وليس هذا بمنزلة خيـر منه أبوه ؛ لأنه مفضل للأب على الاسم فى من ، وأنت فى قولك : أحسن فى عينه الكـحل منه فى عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذى فى من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مـثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له فى غيره من المواضع" [١] .

ولعل أبا العبـاس المبرد هو أول من فطن إلى هذا المصطلح الجـديد وصرح به فى غير باب من كتابه حيث قال [٢] : "وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بنى تميم ؛ لأن (من) دخلت للتفضيل" . وقال فى موضع آخر [٣] :إلا أن أفعل يقع على وجهين :

أحدهما أن يكون نعتا قائما فى المنعوت ، نحو : أحمر ، وأصفر ، وأعور .

والوجـه الآخر أن يكون للتـفضـيل ، نحو : هذا أفـضل من زيد ، وأكبـر من عـبدالله ، فـإن أردت هذا الوجـه لم يكن إلا أن تقـول : من كذا وكـذا ، أو بالألف واللام ، نحو : هذا الأصغر ، والأكبر " .

وقد تبعه فى ذلك مَنْ جاء بعده من النحاة كالزمخشرى [٤] وابن يعيش [٥] وابن عـصفـور[٦] وابن مالك[٧] وأبى حـيان[٨] وابن هشام[٩] وابن الحـاجب والرضى وابن

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣٨ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٤٥ .

(٤) انظر المفصل ص ٢٣٢ .

(٥) انظر شرح المفصل ٦/ ٩٣ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجى ١/ ٥٧٨ .

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٢٠ .

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٩ .

(٩) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ . ٢٥٥ وشرح شذور الذهب ص٥٣٧ وقطر الندى وبل الصدى ص٢٨٧ .

جماعة[1] والزجاج [2] والسيوطى[3] والأشمونى والصبان [4] وابن عقيل [5] وغيرهم من المتأخرين .

طريقة صوغ اسم التفضيل :

يصاغ (أفعل) التفضيل من الفعل مباشرة إذا كان مستوفيا للشروط ، أما إذا كان الفعل لم يستكمل الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة ، وهى من فعل آخر مستوف للشروط مثل : (أكثر ، وأشد ، وأعظم) ونحوها ، ويؤتى بعده بمصدر ذلك الفعل الفاقد الشروط صريحا ومنصوبا على التمييز [6] ، وذلك نحو: مصر أكثر الدول العربية انفتاحا على العالم الخارجى ، وأشدها تمسكا بالقومية العربية ، وأعظمها اهتماما بالتطور العلمى .

شروط صوغ اسم التفضيل :

يشترط النحاة والصرفيون [7] فى صوغ اسم التفضيل ما يشترط فى صوغ فِعْلَى التعجب[8] فالتعجب والتفضيل فى ذلك بمنزلة واحدة ؛ إذ هما فى الغالب من واد واحد ويجريان مجرى واحداً ، ولهذا اتفقا فى المعنى[9] والصياغة أو البناء وتشابها فى كثير

---

(١) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٢٦٦ .

(٢) انظر معانى القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧١ .

(٣) انظر الهمع ٣/ ٢٧٧ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٤٣ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣. ١٧٤ وما بعدها .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨٥ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٤٤ وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٥ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٠٠ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٦ .

(٧) انظرعلى سبيل المثال : المفصل ص٢٣٢ وشرح المفصل ٦/ ٩١ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٤٩ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٥ وشرح التصريح ٢/ ١٩٣ ، ١٠١ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٧٤ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ص١٨٤ وشرح شذور الذهب ص ٥٤٢ ،٥٤٣ وقطر الندى وبل الصدى ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ والهمع ٣/ ٢٧٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠ ، ١٦٦ وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٢٦٦ والمقرب لابن عصفور ص١٠٩ وما بعدها .

(٨) قال سيبويه : "وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل من" : الكتاب ٤/ ٩٧ وانظر أيضا الأصول فى النحو ١/ ١٠٤ و ٣/ ١٥٢ .

(٩) قال سيبويه : "والمعنى فى أفعِلْ به وما أفعله واحد وكذلك أفعل منه" : الكتاب ٤/ ٩٧ .

من الأمور والأحكام [1] ، وعليه فكل ما جاز صَوْغ فِـعْلَىْ التعجب منه جاز صَوْغ اسم التفضيل منه . قال ابن يعيش[2] : "فكل مالا يجوز فيه (ما أفعله) لا يجوز فيه: (هذا أفعل من هذا) وإنما جـرى (هذا أفعل من هذا) مـجرى التعـجب لاتفاقهـما فى اللفظ وتقاربهما فـى المعنى ، أما اللفظ فبناؤهما على (أفعل) . . . وأما المعنى فـلأنه تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما أعلمَ زيداً) كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت : (زيد أعلم من عمرو) فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه" .

وقال أبو حيان [3] : "ونَصَّ النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس فى التعجب انقاس فى التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه" .

---

(١) وهما وإن كان بينهما كثير من التشابه والموافقات إلا أن بينهما أيضا كثيرا من التباين والمفارقات ، ولعل أهمها ما يأتى :

أ- للتعجب صيغتان هما (ما أفْعَلَه ، وافعِلْ به) وللتفضيل صيغة واحدة وهى (أفْعَل) .

ب- و(أفعل) فى التعجب فعل وفى التفضيل اسم .

جـ - والتعجب يلزم حالة واحدة لجريانه مجرى المَثَل ، والأمثال لا تغـير ، أما التفضيل فلا يلزم حالة واحدة فهو حينا يطابق موصوفه وذلك إذا كان مقترنا بـ (ال) وأحيانا لا يطابقه ويلزم حالة الإفراد والتذكير .

د - والتعجب تستعـمل صيغتاه بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، أمـا التفضيل فإن صيغته (أفـعل) قد تصلح للمذكر والمؤنث معا نحو : حاتم أكرم من خالد ، وهند أكرم من فـاطمة ، وقد تختص بالمذكر وحده فتكون (فعلى) صيغة المؤنث ، نحو : الحسن أفضل الشهداء ، وخديجة فضلى النـساء .

هـ - و(أفعل) التـعجب يرفع الفاعل وهو الضمـير المستتـر فيه ، وينصب المفعـول به وهو الاسم الظاهر ، وأفعل التفضيل لا يرفع - فى اللغة العالية المشهورة - اسما ظاهرا ولا ينصب المفعول به مطلقا .

و- وفى حالة التعجب مما لم يستكمل الشروط يؤتى بمصدر ذلك الفعل العادم الشروط مـؤولا أو صريحا منصوبا على المفعولية بعد (ما أشد أو ما أعظم) ونحوهما ، ومجرورا بعد (أشدِدْ ، وأعْظِمْ) بالباء وهى حرف زائد ، ويعرب فاعلا مجروراً لفظا بـحرف الجر الزائد مرفوعا محلا ، نحو : مَا أعظم اسْتـمساك المسلم بتعاليم دينه الحنيف وأعظِمْ باستمساكِ المسلم بتعاليم دينه .

أما فى التفـضيل فيؤتى بمصدر ذلك الفعل المراد التـفضيل منه والفاقد الشـروط صريحا ومنصوبا على التمييـز بعد (أشد ، أو أكثر ، أو أعظم) ونحوها ، مثل : مصر أشد اهتماما بالتقدير العلمى من البلاد العربية . فالنصب بعد (أفعل) التعجب يكون على المفعولية ، وبعد (أفعل) التفضيل يكون على التمييز .

ز- والتعجب - كما يقـول بعض الباحثين - ليس مما تختص به اللغة العربية دون غيرها من اللغـات السامية ، أما التفضيل فهو من خصـائصها وحدها ولا يوجد فى أية لغة من اللغات السامية حتى الحـبشية ، فهو مرتجل فى العربية جديد فيها . انظر ارتشاف الضرب لأبى حـيان ٥/ ٢٣١٩ ، ٢٣٢٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٠٨٥ ، ١١٣٩ والتبيان فى تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ص١٤ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩١ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ٧٣٧ وانظر أيضا الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ١/ ٦٨١ .

وقال ابن عصفور [1] : "لا يُبْنَى أفعل التى للمفاضلة إلا مما يبنى منه فعل التعجب"

وقال ابن مالك فى ألفيته [2] :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ منه للتعجُّبِ (أفعلَ) للتفضيل ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِى
وَمَا بِهِ إلى تعجبٍ وُصِلْ لمانعٍ ، بِهِ إلى التفضيلِ صِلْ

وبناء على ما سبق فإن شروط صوغ اسم التفضيل هى :

١- أن يبنى من فعل ، فلا يبنى اختيارا من اسم ولا من وَصْف لا فعل له ، وقد شذ قولهم : هو أحنك البعيرين وأحنك الشاتين [3] ؛ لأنهم بنوه من الحنك وهو اسم عين ، والمعنى : أأكلهما ، أى : أشدهما أو أكثرهما أكلا . وقولهم : هو أقمن به ، أى أحق ؛ لأنهم بنوه من قولهم : هو قَمِنٌ ، أى : حقيق ، وهو وصف لا فعل له . وقولهم : هو ألص من شِظَاظ [4] ؛ لأنهم بنوه من قولهم : هو لص ، أى: سارق ، وهو لا فعل له أيضا [5].

٢ - أن يكون الفعل ثلاثيا مجردا ، فلا يبنى مما زاد على الثلاثة مجردا [6] كان أو مزيدا [7] ، غير أنهم اختلفوا فى بنائه من (أفعل) الثلاثى المزيد بالهمزة ، نحو: أكرمَ وأحسنَ وأعطى ، وكانوا فى ذلك على ثلاثة مذاهب [8] :

(١) المقرب ص١٠٩ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص٦٩ وشرح ابن عقيل ٣ . ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٣) انظر الأصول فى النحو ٣/ ١٥٥ وشرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٤) شِظَاظ (على زنة كِتَاب) : اسم لص معروف من بنى ضبة معروف بالذكاء فى السرقة ، ويضرب به المَثَل فى اللصوصية ، فيقال : أسرق من شِظاظ ، وألص من شِظاظ ، كما يقال : ألص من سَرْحَان ، وهو الذئب ، وانظر مجمع الأمثال للميدانى ٢/ ٢٥٧ .

(٥) غير أن ابن القطاع حكى له فعلاً فقال : لَصَّ أو لَصَصَ - بالفتح - إذا استتر أو إذا أخذ المال خفية . انظر شرح التصريح ٢/ ١٠١ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٤٤ .

(٦) نحو : دحرج أو زلزل لما يلزم عليه من حذف بعض الأصول فى الرباعى المجرد مما يؤدى إلى الإخلال بالمعنى أو الدلالة . وانظر شرح التصريح ٢/ ٩١ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ .

(٧) نحو : جادل ، وانطلق ، واستغفر ؛ لأنه يؤدى إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب مما تدل عليه حروف الزيادة . انظر حاشية الصبان ٣/ ٢١ وشرح التصريح ٢/ ٩١ .

(٨) انظر على سبيل المثال شرح التصريح ٢/ ١٠١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ ، ٤٦١ والبحر المحيط ٢/ ٧٣٧ والدر المصون ١/ ٦٨١ .

الأول : الجواز مطلقا سواء كانت الهمزة فى (أفعل) للنقل كأَعْطَى أم لغيره كأَغْفَى ، أى : نام ، وهذا مذهب سيبويه [1] والمحققين من أصحابه وهو اختيار ابن مالك فى التسهيل وشرحه [2]، وقال ابن عقيل [3] فى شرح التسهيل : "وهو محكى عن الأخفش أيضا ، وقال ابن هشام الخضراوى : إنه الصحيح ، وقال الصفار: إنه الصحيح الذى يعضده النظر " .

وعلى هذا الرأى فإن شرط الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه أنه يكون ثلاثيا مجردا أو مزيدا بالهمزة سواء كانت الهمزة للنقل (أى التعدية) أم لا ، وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال فى باب التعجب [4]: "وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وأَفْعَلَ . وقال أبو حيان [5] : "لم ينص سيبويه على أن أفعل التفضيل بُنِىَ من (أفعل) إنما يؤخذ ذلك بالاستدلال ؛ لأنه نص فى أول كتابه على بناء (أفعل) للتعجب يكون من : فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ، فظاهر هذا أن (أفعل) الذى للتعجب يبنى من (أفعل) ونص النحويون على أن ما يبنى منه أفعل للتعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس فى التعجب انقاس فى التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه " .

وبناء على هذا المذهب فإنه يجوز ما سمع من قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم خلافا لمن يجعلونه شاذا [6]. وكذلك يجوز أن يكون اسمًا التفضيل (أقسط

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٧٣ وشرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢, ١٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٢ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ .

(٢) انظر شرح التسهيل أو المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ وشرح التصريح ٢/ ٩١ .

(٣) شرح التسهيل أو المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٤ .

(٤) الكتاب ١/ ٧٣ .

(٥) البحر المحيط ٢/ ٧٣٧ وانظر أيضا الدر المصون ١/ ٦٨١ .

(٦) وذلك عند من يمنع ذلك مطلقا ، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل والتعدية ؛ لأن همزة فِعْلَيهما (أعطى ، وأولى) كذلك . وانظر المفصل ص ٢٣٢ .

وأقوم) فى قوله تعالى : " ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ "[1] مبنيين من (أقسط وأقام)[2] .

الثانى : المنع مطلقا من كل فعل مزيد بالهمزة[3] ، فيكون مثله فى ذلك مثل أى فعل زائد على ثلاثة أحرف ، وهذا مذهب المازنى والمبرد وابن السراج والفارسى[4] ومن تبعهم كالسيوطى[5] محتجين بأن حذف الزائد يفوت الدلالة على المعنى المقصود من زيادته[6] ، ويحكمون على ما ورد منه بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[7] .

الثالث : الفصل بين كون همزة (أفعل) للنقل أو لغيره ، فإن كانت للنقل والتعدية فلا يجوز اسم التفضيل منه[8] ، وإن كانت لغيره[9] فيجوز[10] ، وهذا مذهب

---

(١) البقرة (٢٨٢) .

(٢) انظر الكشاف ١/ ٤٠٤ والبحر المحيط ٢/ ٧٣٧ . وقال السمين الحلبى : "واقسط : قيل : هو من اقسط إذا عدل ، ولا يكون من قسط ؛ لأن قسط بمعنى جار ، وأقسط بمعنى عدل ، فتكون الهمزة للسلب ، إلا أنه يلزم بناء أفعل من الرباعى ، وهو شاذ" : الدر المصون ١/ ٦٨١ . بيد أن أبا حيان قال : "والذى ينبغى أن يحمل عليه (أقسط) هو أن يكون مبنيا من قسط الثلاثى بمعنى عدل قال ابن السيد فى (الاقتضاب) ما نصه : حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبى عبيدة : قسط : جار وقسط : عدل ، وأقسط بالألف : عدل لا غير ، وقال ابن القطاع : قسط قسوطا وقسطا : جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذا" : البحر المحيط ٢/ ٧٣٨ وانظر أيضا الدر المصون ١/ ٦٨٢ والفتوحات الإلهية ١/ ٢٣٣ .

(٣) أى سواء أكانت الهمزة للنقل والتعدية أم لا .

(٤) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٤ .

(٥) انظر الهمع ٣/ ٢٧٧ .

(٦) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ وحاشية الصبان ٣/ ٢١ .

(٧) انظر شرح التصريح ١/ ٩١ .

(٨) وذلك لما يلزم فى بنائه من حذف همزة النقل ، فتفوت الدلالة على معنى النقل والتعدية للفعل ، أى تقويته ونقله من اللزوم إلى التعدى ، أو نقله من المتعدى لواحد إلى المتعدى لاثنين ، أو من المتعدى لاثنين إلى المتعدى لثلاثة .

(٩) بأن صيغ عليها ابتداء ، نحو : اقفر المكان ، وأظلم الليل ، وأسفر الصبح . وشذ عند المانعين ما سمع من قولهم: هذا المكان أقفر من غيره .

(١٠) لأنه لا يفوت معنى مقصودا من هذه الزيادة .

ابن عصفور [1] وهو المختار ، وقد نسبه إلى سيبويه ، وصرح بأن ما شذ من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه كقول ذى الرمة : [2] .

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا ... تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاَ [3]

. هذا وقد اختلف النحاة والصرفيون [4] أيضا فى بناء اسم التفضيل من الفعل الثلاثى المزيد الجارى مجرى الثلاثى ، نحو : اتَّقَى ، واستغنى ، وافتقر ، فذهب ابن السراج وغيره إلى الجواز ؛ وذلك لأنهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه : تَقِىّ ، وغَنِىّ ، وفقير .

وعلى هذا الرأى فإن اسم التفضيل من تلك الأفعال هو : أتقى ، وأغنى ، وأفقر فتقول : الرسول ﷺ أتقى الناس لله ، وفلان أغنى الناس عن الناس ، وأنا أفقر الناس إلى عفو الله .

وذهب ابن خروف [5] وجماعة إلى المنع ؛ وذلك لأن علة امتناع بنائه من المزيد غير الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى عدم البنية[6] وحذف الزوائد لغير موجب مع وجود ما يغنى عن ذلك وهو (أشد) ونحوه .

بيد أنه من الأفضل والأحسن الأخذ بالرأى القائل بالجواز ؛ لأن مثل هذه الأفعال غير الثلاثية وإن كان قد سمع لها أفعال ثلاثية فقيل : تَقِىَ بمعنى خاف وغَنِىَ بمعنى استغنى ، وفَقُرَ بمعنى افتقر إلا أنها أهملت ولم تستعمل لندرتها ، واستغنى عنها بتلك الأفعال المزيدة فأجريت مجرى الثلاثى المجرد ومن ثم فإنه يجوز بناء اسم التفضيل منها .

---

(١) انظر المقرب ص ١٠٠

(٢) انظر ديوانه ص ٧٦١ والمقرب ص ١١٠ .

(٣) والشاهد فيه : قوله (بأضيع) حيث صاغ اسم التفضيل من فعل رباعى على وزن (أفْعَلَ) وهو (أضاع) والهمزة فيه للتعدية .

(٤) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ .

(٥) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ .

(٦) أى لما فيه من هدم بنية الفعل المزيد ، أو لأنه لا تتوافر فيه شرط البنية لأن حق ما يبنى منه اسم التفضيل أن يكون ثلاثيا محضا . وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠، ١٦٢ .

وشذ بناء اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف كقولهم : هذا الكلام أخصر من غيره [1] ، حيث بنوه من الفعل (اختصر) المزيد بحرفين ، وفيه شذوذ من جهة أخرى وهو أن الفعل مبنى للمجهول ، وهذا ما يمنع أيضا بناء اسم التفضيل منه مباشرة وبدون واسطة .

٣ - أن يكون الفعل تاما ، فلا يبنى من الناقص ، مثل : كان وكاد، وهذا مذهب الجمهور [2] ؛ وذلك لعدم دلالتها على الحدث ، واسم التفضيل موضوع للدلالة على الزيادة فى الحدث ، فلا يقال : هذا أكْوَن من هذا ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وأجاز بعضهم [3] بناء اسم التفضيل من الأفعال الناقصة ؛ لأنها تدل على أحداث عامة يعينها الخبر .

٤ - أن يكون الفعل متصرفا ، فلا يبنى من الجامد أى فاقد التصرف [4]، مثل: نعم وبئس وليس ، ولا من ناقص التصرف [5] ، مثل : يدع ويذر ونحوهما [6].

٥ - أن يكون الفعل مثبتا ، فلا يبنى من الفعل المنفى ؛ لئلا يلتبس المنفى بالمثبت ؛ لأن صيغة التفضيل إثبات وليست صالحة للنفى ، ولا فرق فى ذلك بين ما كان ملازما للنفى نحو : ما عاج بالدواء ، أى : ما انتفع به ، أو غير ملازم للنفى ، أى نفيه عارض ، نحو : ما حضر زيد ، ولم يقم عمرو .

٦ - أن يكون الفعل قابلا للتفاوت والتفاضل ؛ لأن التفضيل موضوع أساسا للدلالة على التمييز والمفاضلة بين شيئين فى الصفات القابلة للتفاوت ، والتى تختلف بها أحوال الناس ، فلا يبنى من نحو : مات وفنى وهلك ؛ لأن حقيقته واحدة ويشترك فيه الجميع ولا مزية فيه لفاعل على آخر حتى يفضل عليه [7] .

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١، ٩٢ .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠ .

(٣) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وشرح التصريح ٢/ ٩٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٠ .

(٤) وذلك بسبب خروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث . انظر شرح التصريح ٢/ ٩٢ .

(٥) وهو المستغنى عن تصرفه بتصرف غيره أو مرادفه ، وإن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمن . انظر شرح التصريح ٢/ ٩٢ .

(٦) حيث استغنى عن ماضيهما : (ودع ، ووذر) بماضى الفعل (يترك) . انظر شرح التصريح ٢/ ٩٢ .

(٧) انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢١٢ وما بعدها وشرح التصريح ٢/ ٩٢ .

٧ - أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم لا مبنيا للمجهول ، فلا يقال فى نحو : ضُرِبَ زيدٌ (بالبناء للمجهول) : زيد أضرب الناس ؛ لأنه يؤدى إلى لبس المبنى من فعل المفعول بالمنبنى من فعل الفاعل[١] ، فلا يدرى أهو تفضيل للفاعل أو المفعول؟ وأجاز بعضهم[٢] بناء اسم التفضيل من الفعل المبنى للمجهول عند أمن اللبس نحو: هو أزهى[٣] من ديك ، وهو أشهر [٤] من غيره ، وجعلوا منه (أحب) فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [٥] .

٨ - ألاّ يكون الوصف منه [٦] على (أفعل فعلاء) وهوَ ما دب على لون كالسواد والبياض ونحوهما ، أو حلية كالحَوَر [٧] والدَّعَج [٨]، والغَيَد [٩] والشَّهَل[١٠] والهَيَف [١١] واللمَى [١٢] أو عيب ظاهر كالبرص [١٣] والحدب [١٤] والعرج والعور والعمى. فلا يبنى اسم التفضيل مباشرة (أى بدون واسطة) من نحو: سَوِدَ (من الألوان) ولا من نحو: حَوِرَ (من المحاسن والحلى) ولا من نحو :عرج (من العيوب) فيقال : فلان أسود

---

(١) انظر حاشية الصبان ٣/ ٢٢ .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ وشرح التصريح ٢/ ٩٢ وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٢ .

(٣) أزهى : من زهى (بالبناء للمجهول) بمعنى : تكبر . وقيل إن العرب لا تتكلم به إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل ، وقيل أيضا : زها يزهو (بالبناء للفاعل) أى : تكبر ، وعلى ذلك فلا شذوذ فيه . وانظر شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٤) أشهر : من شهر المبنى للمجهول .

(٥) يوسف (٣٣) .

(٦) أى من الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه .

(٧) الحور : هو شدة بياض العين مع شدة سوادها . انظر لسان العرب (حور) .

(٨) الدعج : سواد العين فى شدة بياضها .

(٩) الغيد : النعومة واللين .

(١٠) الشهل : وهو أن يكون سواد العين بين الحمرة والسواد ، وقيل : قلة سواد الحدقة ، وقيل : حمرة فى سواد العين . انظر اللسان والقاموس والتاج (شهل) .

(١١) الهيف : رقة الخصر وضمور البطن .

(١٢) اللمى : سمرة فى الشفة واللثات يستحسن ، أو سواد يكون فى الشفتين .

(١٣) البرص : داء معروف ، وهو بياض يقع فى الجسد .

(١٤) الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر .

من فلان ، وهو أحـور منه ، وهو أعرج منه ؛ وذلك لأن قيـاس الصفة المشبـهة الدالة على مجرد المعنى الوصفى من مثل تلك الأفعال الدالة على لون أو حلية أو عيب يكون على وزن (أفعل) أيـضا ، نحو : أسـود، وأحور ، وأعرج . ومن ثم امـتنع بناء اسم التفـضيل منها مخـافة التبـاس أحدهما بالآخر، ولذلـك شاع فيمـا بين النحاة أن اسم التفضيل لا يبنى مما فيه أفعل لغيره [1] .

بيد أن هذا الشرط الأخير وإن كان هو المشـهور لدى الجمهور إلا أنه كان موضع نزاع ومحل خلاف بين العلماء .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) انظر حاشية الشيخ ياسين العليمى على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

الخلاف حول بناء اسم التفضيل من الألوان (*) والحِلَى والعيوب

اختلف النحاة والصرفيون حول صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب[1] الظاهرة أو المحسوسة[2] ، وكانوا فى تلك المسألة على رأيين :

الأول : المنع ، وهو قول البصريين .

الثانى : الجواز ، وهو قول الكوفيين .

أولا : مذهب البصريين

ذهب البصريون إلى منع بناء اسم التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب الظاهرة وذلك بالحمل على (أفعل) التعجب ، قال سيبويه فى باب مالا يجوز فيه ما أفعله : "وذلك ما كان أفعل وما كان لونا أو خِلْقة . . . وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعِلْ به رجلا ، ولا هو أفعل منه ؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى فى أفعِلْ به وما أفعَلَه واحد ، وكذلك أفْعَل منه" [3] .

وظاهر كلام سيبويه يُفْهِم أن المراد بقوله (ما كان أفعل) : ما كان الوصف منه على وزن (أفعل) ، وبقوله (خِلْقة) : ما كان من الخَلْق الثابتة أو الأشياء الملازمة للشخص والجارية مجرى أعضائه وهى الحُلَى والعيوب الظاهرة أو العاهات .

(*) انظر مسألة القول فى جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان فى الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٤٨ -١٥٥ .

(١) وقد عبر عنها سيبويه بقوله : "وكان لونا أو خلقة" فشمل بقوله :(الخلقة) العيوب والحلى معا ، وهو إن كان قد اكتفى بالتمثيل للعيوب دون الحلى فلان ما يجوز فى العيوب يجوز فى الحلى وما لا يجوز فى أحدهما لا يجوز فى الآخر ، فهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب . وانظر الكتاب ٤/ ٩٧، ٩٨ .

(٢) أما الألوان والعيوب الباطنة غير المحسوسة فإنه يبنى منها اسم التفضيل ، نحو زيد أبيض سريرة من عمرو، والكافر أسود قلبا من المنافق ، وفلان أحمق من فلان ، وأبله من فلان ، وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم ؛ لأن هذا - كما يقول سيبويه - ليس بلون ولا خلقة فى الجسد . وانظر الكتاب ٤/ ٩٨ وانظر أيضا شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٣٢ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٣) الكتاب ٤/ ٩٧ .

وقد علل البصريون منع التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب بعدة أمور هى:[1]

الأول :أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تكاد تزول ولا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخِلَق ، فهى بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل ، فكما أنك لا تقول : ما أيداه ، ولا : ما أرجله ، فإنك أيضا لا تقول فيما كان لونا أو خلقة : ما أحمره ، ولا : ما أبيضه ، ولا : ما أحوره ، ولا : ما أعْشَاه ، إنما تقول : ما أشد يده ، وما أشد رجله ، وما أشد حمرته ، وما أشد حَوَرَه ، وما أشد عَشاه ، وكذا جميع الألوان والخِلَق .

ولما كان البصريون قد حملوا منع التفضيل مما دل على لون أو عيب أو حِلْية ظاهرة على التعجب [2] فإنه لا يجوز كذلك عندهم أن تقول : هذا أبيض من هذا ، ولا : هذا أحور من هذا ، ولا : هذا أعور أو أعرج من هذا ونحو ذلك .

الثانى : أن حق ما يبنى منه اسم التفضيل أن يكون ثلاثيا محضا ، وأكثر أفعال الألوان والحلى والعيوب تأتى على وزن (افْعَلَّ) و (افْعَالَّ) وهما أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو : ابْيَضَّ واسْوَدَّ واخْضَرَّ واصْفَرَّ واحْمَرَّ واحْمَارَّ واحْوَرَّ واحْوَلَّ واعْوَرَّ وما أشبه ذلك. فأفعال الألوان والخِلَق من الحُلى والعاهات إنما ترجع فى أصلها إلى ما زاد على الثلاثى ، ولذلك صحت العين ولم تعل[3] فيما كان منها على ثلاثة أحرف ، نحو: سَوِدَ وحَوِرَ وهَيِفَ وحَوِلَ وعَوِرَ ؛ لأنها فى معنى: اسْوَدَّ واحْوَرَّ واهْيَفَّ واحْوَلَّ واعْوَرَّ الزائد على الثلاثى ، ولم يُبْنَ اسم التفضيل فى الغالب مما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر ، أى حملا له على غير الثلاثى لكثرته ولأنه الأصل فى الألوان والحلى والعيوب ، أو لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير[4] .

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٩٧ ، ٩٨ والأصول ٣/ ١٥٢ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٥١ وأسرار العربية لابن الأنبارى ص١٢١ والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٥٣ ودرة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ص٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٣ ، ٩٤ وشرح التصريح ٢/ ٩٢، ٩٣ وحاشية الصبان ٣/ ٢٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ والمقرب ص١٠٩، ١١٠ وقطر الندى ص ٣٣٣ .

(٢) مثلما حملوا التعجب على التفضيل فى التصغير فقالوا : ما أُمَيْلِحَه وما أُحَيْسَنَه وإن كان مخالفا للقياس ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء ، و(أفعل) التعجب فعل باتفاق ؛ وذلك لأن التعجب أشبه التفضيل فى كونه على وزنه ودلالته على الزيادة ، وكونهما يتفقان فى شروط الصياغة والبناء . وانظر الكتاب ٣/ ٤٧٧ وقطر الندى ص٣٣١.

(٣) بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلولا أن ما قبل العين ساكن فى التقدير لوجب فيها القلب المذكور . وانظر شذور الذهب ص٥٤٤.

(٤) انظر شرح شذور الذهب ص ٥٤٤ .

الثالث : أن بناء الوصف المجرد من أفعال الألوان والحلى والعيوب إنما يجيء على وزن (أفعل) أيضا ، وبناء اسم التفضيل منها يؤدى إلى التباس أحدهما بالآخر ، ولذلك شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما فيه أفعل لغيره [١] .

وقد خَرَّج البصريون المانعون الشواهد التى استند إليها الكوفيون المجيزون على أنها شاذة عند الخليل قياسا واستعمالا ؛ لأنها معانٍ لازمة محالها ، فصارت كالخلق الثابتة نحو اليد والرجل ، ومن علل بأن المانع من التفضيل كون أفعالها زائدة على الثلاثة فهى شاذة عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال ، أما القياس فإن أفعالها ليست ثلاثية على (فَعَل) ولا على (أفْعَل) إنما هو (افْعَلَّ) و (افْعَالَّ) نحو : ابْيَضَّ واحْوَرَّ واعْوَرَّ واحْمَارَّ ، وأما الاستعمال فأمره ظاهر ، وأما عند أبى الحسن الأخفش والمبرد فإنها ونحوها شاذة من جهة الاستعمال صحيحة من جهة القياس[٢] ؛ لأن أفعالها ثلاثية بزيادة فجاز تقدير حذف الزوائد [٣] .

ثانيا : مذهب الكوفيين

ذهب الكوفيون [٤] إلى جواز بناء اسم التفضيل مما يُعَبَّر عن فاعله بـ (أفعل فعلاء) أى مما يجيء الوصف منه على هذا الوزن ، وهو باب أفعال الألوان والخِلَق الثابتة كالحُلَى والعيوب .

وقد أطلق الكسائى وهشام الضرير [٥]القول بالجواز فى الألوان عامة فأجازا : ما أحمره ، على حين قصر بعضهم ذلك على البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الألوان [٦] .

---

(١) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٢) وذلك لأنهما يجيزان بناء (أفعل) من كل فعل ثلاثى لحقته زوائد قلت أو كثرت كاستفعل وافتعل وانفعل ؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٢ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٣، ٩٤ والقياس فى اللغة : محمد الخضر حسين ص٦٦ .

(٤) انظر الهمع ٣/ ٢٧٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٤٨ وما بعدها .

(٥) انظر الهمع ٣/ ٢٧٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ .

(٦) وقد عللوا ذلك بأن البياض والسواد أصلان للألوان كلها ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمرة والصفرة والخضرة والشبهة وغيرها ، فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها . انظر الإنصاف ١/ ١٥٠، ١٥١ .

وحكى الكسائى [1] أنه سمع : مـا أسود شـعره . وقـال الفراء [2] : "حدثنى شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أسود شعره ، وقال الشاعر :

أَمَّـا الْمُلُوكُ فَـأَنْـتَ الْيَـوْمَ أَلأَمُـهُمْ لؤمـاً وأَبْيَـضُهُمْ سِـرْبَالَ طَبَّـاخِ [3]

وأجاز الكسائى وهشام والأخفش [4] من العيوب أو العاهات : ما أَعْوَرَه! .

وعلى ذلك فإنه يجوز عند الكوفيين قول بعض العرب : ما أحسنه ، وما أقبحه وما أطوله ، وما أقصره [5]، وكل ذلك من الخِلَق الثابتة الملازمـة للشخص والتى تجرى مجرى أعضائه وإن كان الوصف منها على غير (أفعل فعلاء) . قال المتنبى [6]:

خَلِيـلَىَّ لَوْنُ الشَّـيْـبِ دَاءٌ كَـرِهْتُـهُ فَـمَا أَحْـسَنَ الْمَرْعَى وَمَـا أَقْبَحَ الْمَحْـلاَ

وقال أيضا [7] :

ضَـيْفٌ أَلَمَّ بِرَأْسِـى غَـيْـرَ مُـحْـتَـشِمٍ السَّـيْفُ أَحْـسَنُ فِـعْـلاً مِنْهُ بِـالْلَّمَمِ

وقال كذلك [8] :

حَـسَنٌ فِـى عُـيُـونِ أَعْـدَائِه أَقْـبَحُ مِنْ ضَـيْـفِـهِ رَأَتْـهُ السَّـوَامُ

ويجوز عندهم كذلك قولهم : أَسْوَدُ مِنَ حَلَكِ الغُرَابِ ، وأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ [9] .

---

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ .

(٢) معانى القرآن ٢/ ١٢٨ .

(٣) والشاهد فيـه : قوله (أبيضهم) حيث بنى اسم الـتفضيل من البيـاض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون وقـوله (أبيضهم سربال طباخ) كناية عن البخل وشدة الحرص .

(٤) انظر الهمع ٣/ ٢٧٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٢ . وإنْ كان الأخفش كسائر البصريين قد منع ذلك من الألوان .

(٥) انظر المقرب ص ١١٠ .

(٦) انظر شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده ص٢٦٥ .

(٧) انظر شرح ديوان المتنبى أو العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب للبازجى ١/ ١٣٥ .

(٨) انظر شرح ديوانه ١/ ٣٢٨ وشرح مشكل شعر المتنبى ص ١١١ .

(٩) انظر شرح ابن عقل ٣ . ١٧٥ وحاشـية الخضرى ٢ . ٤٦ . وحلك الغراب : هو السواد الشديد ، فـيقال : أسود حالك ، أى : شديد السواد .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بما ورد فى لسان العرب وسمع عنهم فى كلامهم ؛ شعرهم ونثرهم . فمن الشعر قول طرفة بن العبد البكرى من أبيات يهجو فيها عمرو ابن هند ملك الحيرة ويصفه بالحرص وشدة البخل[1] :

إِنْ قُلْتَ نَصْر فَنَصْر كَانَ شَرَّفَنِى ... قِدْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[2]

وقول رؤبة بن العجاج[3] :

جَارِيَةٌ فِى دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإِيمَاضِ

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى أَبَاضِ *[4]

---

(١) انظر ديوان طرفة ص١٥ وانظر أيضا الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ١/ ١٤٩ .

(٢) هكذا رواية البيت فى الديوان ، وقبله :

أَنْتَ ابْنُ هِنْدٍ فَاخْبِرْ مَنْ أَبُوكَ إِذَا ... لا يُصْلِحُ المُلْكَ إلا كُلُّ بَذَّاخِ

والبيت له روايات أخرى في كتب النحاة واللغويين نذكر منها رواية الفراء (معانى القرآن ٢/ ١٢٨) وهى هكذا :

أَمَّا الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهُمْ ... لُؤْماً وأبيضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

ورواية ابن الانبارى (الإنصاف ١/ ١٤٩) وابن يعيش (شرح المفصل ٦/ ٩٣) وابن عصفور (المقرب ص١٠٩) وابن منظور (لسان العرب مادة "بيض")

والبغدادى (خزانة الأدب ٨/ ٢٣٠) والشهاب الخفاجى (شرح درة الغواص ص٥٤) وهى هكذا :

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتد أكلُهُمُ ... فأنتَ أبيضُهم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

اللغة : نصر : اسم شخص . قدما : بمعنى قديما أى فى الزمان الماضى . والسربال : القميص وشتوا : أى صاروا فى زمن الشتاء الذى هو زمن القحط والجدب. واشتد أكلهم : أصبح من الصعب العسير الحصول على ما يأكلون من طعام . ومعنى قوله (أبيضهم سربال طباخ) : أن ثياب طباخك تكون فى هذا الوقت بيضاء نقية ليس بها دهن لحم ولا غيره لعدم الطبخ ، فهو كناية عن البخل والحرص .

(والمعنى) : يقول الشاعر : إذا دخل الشتاء بجدبه وقحطه وانقطعت الميرة عن الناس وتعسر عليهم الحصول على الأكل والطعام فإن ثياب طباخك تكون بيضاء ناصعة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره لقلة طبخه مما يدل على شدة حرصك وبخلك ، ولو كنت كريما لكانت ثياب على غير ذلك من شدة البياض لكثرة ما يطبخ كما هو معهود فى ثياب الطباخين .

والشاهد فيه قوله (أبيضهم حيث استدل به الكوفيون على جواز بناء اسم التفضيل من الألوان وبخاصة البياض والسواد) .

(٣) انظر ديوانه ص١٣٧ والأبيات فى شرح المفصل ٦/ ٩٣ وشرح جمل الزجاجى ١/ ٥٨٧ والأصول فى النحو ١/ ١٠٤ والإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٤٩، ١٥٠ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٣ ومجمع الأمثال للميدانى ١/ ٨١ ولسان العرب مادة (بيض) .

(٤) الدرع : القميص . الفضفاض : الواسع . ومعنى قوله (تقطع الحديث بالإيماض) أنها إذا ظهرت وأومضت أمام قوم يتحدثون فإنهم يقطعون حديثهم ويتركونه حيث ينشغلون بالنظر إليها لبراعة جمالها . وبنو أباض : قوم اشتهروا ببياض ألوانهم .

والشاهد فيه : قوله (أبيض) حيث صاغ اسم التفضيل مباشرة من البياض ، وهذا مما يُجيزه الكوفيون .

والكوفيون - كما هو معروف - يعتدون بكل ما ورد من كلام العرب وإن كان مخالفا لما اتفق عليه جمهور النحاة ، بل ويجيزون القياس عليه ، أما البصريون[1] فيمنعون ذلك ويتأولونه حتى لا يشذ عن القواعد التى أجمعوا عليها وعملوا على اطرادها وتأصيلها ، ومن أمثلة ذلك ما نحن بصدده الآن وهو أنهم اشترطوا فى الفعل المراد بناء اسم التفضيل منه مباشرة ألاّ يكون الوصف منه على وزن (أفعل) مثل : أبيض ، وأسود ، وأحور ، وأعور ونحو ذلك ، ولهذا ضَعَّفُوا الشواهد التى احتج بها الكوفيون مع أنها لشعراء فصحاء يستشهد بكلامهم ، وحكموا على اسم التفضيل فيها وهو (أبيض) بأنه نادر لا يؤخذ به وشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أو بأنه صفة مشبهة على التأويل لا أفعل تفضيل ، وذلك على أن معنى (أبيضهم) فى قول طرفة هو: مُبْيَضُّهم، ومعنى (أبيض من أخت بنى أباض) فى قول رؤبة هو : جَسَدٌ مُبْيَضٌّ من أخت بنى أباض وبذلك يكون (من أخت) فى موضع رفع صفة لـ (أبيض) على اعتبار أن (مِنْ) التالية له ليست التفصيلية الجارة للمفضول ، وإنما هى البيانية ، فلا تكون متعلقة به بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، كأنه قال : أبيضُ كائنٌ من أخت بنى أباض ، كقولهم : أنت كريم من بنى فلان[2] ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر فى وصف سيف :

وأبْيضُ مِنْ ماءِ الحديدِ كأنَّه ... شِهَابٌ بَدَا والليلُ داجٍ عَسَاكِرُهْ[3]

وقول الآخر :

لَمَّا دَعَانِى السَّمْهَرِىُّ أَجَبْتُهُ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ صَقِيلِ[4]

---

(١) انظر شرح المفصل ٦/ ٩٣ والإنصاف ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٥٢ ، ١٥٣ وانظر أيضا شرح المفصل ٦/ ٩٣ .

(٣) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ١٥٣ . والشهاب : النجم . وبدا : ظهر . وداج : أى مظلم .

والشاهد فيه : قوله (أبيض من ماء الحديد) فإن (أبيض) على مذهب البصريين صفة مشبهة على التأويل ، أما على مذهب الكوفيين فهو اسم تفضيل وهو الصحيح لوجود القرينة اللغوية وهى (من) التفضيلية الجارة للمفعول والمتعلقة باسم التفضيل ، ولا داعى للقول بأنها (من) البيانية لا التفضيلية وأنها متعلقة بمحذوف غير (أبيض) يقع صفة له ، لما فى ذلك للغة من تيسير وغناء لنا عن التأويل والتقدير .

(٤) انظر الإنصاف ١/ ١٥٤ . والسمهرى هنا اسم رجل كان يبيع الرماح ، وأصل السمهرى الرمح منسوب إلى ذلك الرجل . ولاقول فى الاستشهاد بهذا البيت كسابقه .

والحق أنها تعد دليلا للكوفيين مثلما هى دليل للبصريين ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال [1] .

وقد ساق المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - رحمه الله - أبياتا أخرى على غرار ما جاء به البصريون لدعم رأيهم والاحتجاج لمذهبهم ونقض المذهب الكوفى ، ولكنها أيضا تعد فى الحقيقة أدلة للكوفيين على سداد مذهبهم فى جواز صياغة اسم التفضيل من الألوان والحِلَى والعيوب ، ومن ذلك قول المتنبى يمدح شجاع بن محمد الطائى [2] :

يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ... ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى والأَكْبُدُ [3]

وقوله أيضا فى ذم الشيب [4] :

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لاَ بَيَاضَ لَهُ ... لأَنْتَ أَسْوَدُ فِى عَيْنِى مِنَ الظُّلَمِ [5]

---

(١) انظر الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص٧٦ .

(٢) انظر ديوانه ١/ ١٥٧ وانظر أيضا الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٥٤ .

(٣) والبيت من قصيدة مطلعها :

أَيْهَاتَ لَيْسَ لِيَوْمِ عَهْدِكُمُ غَدُ ... اليَوْمَ عَهْدُكُمُ فَأَيْنَ الموعِدُ؟

اللغة : أحمر صفة لمحذوف ، أى سيف أحمر . وخضرة السيف : لون فرندة . والطلى : الأعناق .

والمعنى : يقول إن دماء الأعناق والأكباد قد صبغت سيف ممدوحه بالحمرة فاستترت بها خضرته . يريد أن يصفه بالشجاعة والبطولة والإقدام ،

(٤) انظر ديوانه ١/ ١٣٥ وانظر أيضا شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده ص٤٧ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٨ ودرة الغواص للحريرى ص١٨ وشرح الدرة للشهاب الخفاجى ص٥٦ وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢١٣ والانتصاف من الإنصاف ١/ ١٥٣ . والبيت من قصيدة مطلعها :

صَيْفٌ أَلَمَّ بِرَأْسِى غَيْرَ مُحْتَشِمِ ... اَلسَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْه بِاللَّمَمِ

(٥) ابعَدْ : أمر من بَعِدَ (بكسر العين) بمعنى هلك ، من : بَعِدَ الشىء بعداً ، وبَعَدَ بُعْداً ضد قَرُبَ . ودعاؤه عليه بالبَعَد أبلغ من دعائه عليه بالبُعد ؛ لأنه إذا هلك فقد صار إلى العدم ، وإذا بَعُدَ كان فى الوجود وإن لم يقرب والبَعَد أمحى له من البُعد . وقوله (بياضا لا بياض له) أى لا بياض له فى الحقيقة ولا يحدث عنه بشر ولا فرح ، والعرب تصف الحزن بالسواد والفرح بالبياض .

وقال ابن سيده : "وأراد ابعَدْ بَعِدْتَ ذا بياض ؛ لأنه إنما يخاطب الشعر الأبيض لا العَرَض الذى هو البياض" : شرح مشكل شعر المتنبى ص٤٨ .

والشاهد فيه : قوله (أسود فى عينى من الظلم) فإن (أسود) عند البصريين صفة مشبهة أيضا على التأويل ، كأنَّ المتنبى قال : لأنت مسود فى عينى ولأنت من الظلم ، ولكنه عند الكوفيين اسم تفضيل ، وقد صرح الشهاب الخفاجى والدسوقى فى تعليقهما على هذا البيت بأن المتنبى شاعر كوفى وهو يجيزون بناء أفعل التفضيل من الألوان عامة أو من السواد والبياض خاصة ، فقول المتنبى جاء بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره ، فهو إنما قصد التفضيل على مذهبه الكوفى ، يقول الشهاب الخفاجى : "واجعل ما يقوله المتنبى بمنزلة ما يرويه" : شرح درة الغواص ص٥٦ وانظر أيضا حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٢٣٣ .

غير أن المحقق الشيخ رجع فى نهاية قوله عن رأيه الداعم لمذهب البصريين فى أن وزن (أفعل) من الألوان يأتى دائما مؤولا بمعنى الصفة المشبهة ولا يكون اسم تفضيل أبدًا ، حيث عاد فأنكر أن يقتصر هذا الوزن على هذا المعنى فحسب ، وإنما يأتى أحيانا دالا على معنى التفضيل كما هو مذهب الكوفيين . قال الشيخ محيى الدين عبد الحميد[1] : "نحن لا ننكر أن هذا الوزن يأتى صفة مشبهة خالية من معنى تفضيل شىء على شىء كما لا ننكر أن من هذه البابة قول الشاعر :

* وأبْيَضُ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ كَأَنَّه *

وما معه من الأبيات ، لكنا لا نستطيع أن نستسيغ أن يكون من هذه البابة قول الراجز :

* أبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى أَبَاضِ *

مع قول الرواة الموثوق بهم : إن نساء بنى أباض مشهورات ببياض ألوانهن ، وعلى هذا يكون هذا الجواب غير مستقيم ، ولو كان القائل به ابن جنى ومن تبعه من فحولة النحاة .

فالحق أن ما ذهب إليه المحقق الشيخ فى نهاية الأمر هو الصواب والأقرب للسداد وذلك لأننا إذا كنا نرتضى القول بأن ما جاء على وزن (أفعل) فى تلك الشواهد التى احتج بها الكوفيون وما معها من الشواهد التى ساقها البصريون يجوز أن يكون أيضا صفة مشبهة على التأويل ، فإننا لا نرتضى أن يكون منها الوصف (أبيض) الوارد فى رجز رؤبة ؛ وذلك لأنه لا يحتمل إلا التفضيل ، ومن ثم فإن جواب البصريين المانعين عن قول الكوفيين المجيزين غير سديد وإنْ قال به جهابذة النحاة .

فالصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجىء اسم التفضيل من الألوان والحلى والعيوب ، أى مما يجىء الوصف المجرد منه على (أفعل فعلاء) دون ما حاجة بنا إلى اللجوء إلى التأويل والاعتساف فى التقدير احترازا من الخروج عن مذهب البصريين المانعين بحجة أن صيغة (أفعل) هى أيضا صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان والحلى والعيوب فيلتبس الأمر بين الصيغتين ، وتلك كما يقول الأستاذ عباس حسن[2] - رحمه الله - حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن اللغوية والمنهجية الدالة على

(١) الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٥٤ .

(٢) انظر النحو الوافى ٣/ ٣٩٨ .

المفضل عليه فى مثل : فلان أسْوَد من فلان ، وفلان أحْوَر من فلان ، وفلان أعْوَر من فلان ، فيكاد يمتنع اللبس فى هذا النوع من التفضيل الذى يشتمل أسلوبه على (مِن) التفضيلية ، حيث إن صيغة (أفعل) فى هذه الحالة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل[1] ؛ لأن (مِنْ) التفضيلية - وهى قرينة لفظية - دالة صراحة عليه ومن تمام معناه ، وهى التى تميزه عما سواه ودليل على أن (أفعل) للتفضيل لا لغيره .

وإذا كانت (مِنْ) التفضيلية تشتبه أحيانا أو تلتبس بـ (مِنْ) البيانية فإن هذا يمكن دفعه والتغلب عليه أيضا بالقرينة المعنوية التى تزيله وهى مقتضى السياق ومقامات الكلام ومراعاة المعنى .

فالسياق له دوره البالغ فى تحديد دلالات الأبنية والألفاظ وتوجيهها إلى المعنى المراد ، فيتحدد تبعا له معنى (أفعل) إن كان لتفضيل أو لغيره ، وعليه يتحدد نوع (مِنْ) التالية له فتكون تفضيلية أو بيانية .

فالبيانية التالية لـ (أفعل) الذى لغير تفضيل كما فى قول عدى بن الرقاع[2] :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ أَعَارَهَا عَيْنَيْهِ أَحْوَرُ مِنْ جَآذِرِ عَاسِمِ[3]

وقوله جبيهاء الأشجعى[4] :

وَأَبْيَضُ مِنْ آلِ الوَلِيدِ إِذَا بَدَا غَدَا مُنْعِماً والحَمْدُ والمِسْكُ شَامِلُهْ[5]

---

(١) وهو مذهب الكسائى والفراء وهشام والمحقق الرضى . انظر حاشية الصبان ٣/ ٥٠ ، ٥١ وشرح الكافية ٢/ ٢١٧ .

(٢) انظر الكامل للمبرد ١/ ٨٦ وكتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام تحقيق عبد العزيز الميمنى ص١٩٤ . وقبله :

لَوْلاَ الحَيَاءُ وأَنَّ رَأْسِى قَدْ عَسَا فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

(٣) الجآذر : جمع جؤذر وجوذر ، وهى ولد البقرة أو البقرة الوحشية . وعسم : اسم موضع .

والمعنى : يصف الشاعر أم القاسم بأنها جميلة حوراء العينين ، وكأن أحور من صغار البقر الوحشى قد أعارها عينيه ، وذلك لسحر جمالها وتميزها بهما بين النساء .

والشاهد فيه : قوله (أحْوَر من جآذر عاسم) فإن الوصف (أحْوَر) هنا صفة مشبهة لا اسم تفضيل ، ولذلك فإن (مِنْ) التالية له بيانية لا تفضيلية ، وعلى ذلك لا تكون (مِنْ) هذه متعلقة بالوصف (أحور) بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، وكأنه قد قال : أحور كائن من جآذر عاسم .

(٤) انظر كتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ص٢١٥ .

(٥) الشاهد فيه : قوله (وأبيض من آل الوليد) فإن الوصف (أبيض) صفة مشبهة وذلك وفقا لمقتضى السياق ، وعلى ذلك فإن (مِنْ) التالية إنما هى البيانية وهى ليست متعلقة به بل هى متعلقة بمحذوف يقع صفة له ، وكأنه قال : وأبيض كائن من آل الوليد .

وقوله يزيد بن عمرو الصعق فى عوف بن الأحوص [1] :

لَهُ شَعَرٌ فِى حَاجِبَيْهِ وَلَحْيُهُ كَقُنَّةِ وَقْطٍ وَهُوَ أَزْعَرُ مِنْ عَلُ [2]

فإن (مِنْ) التالية للوصف (أحْوَر ، وأَبْيَض ، وأَزْعَر) بيانية ولا تحتمل أن تكون تفضيلية فيكون مدخولها مفضلا عليه ، والذى اقتضى ذلك إنما هو سياق الكلام .

وكذلك الشأن فى (أفعل) التفضيل المقترن بـ (ال) والمضاف ؛ إذ إن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته مما يمكن دفعه أيضا بالقرينة وسياق الكلام فهو الذى يحدد الدلالة أو الغرض ويوجه إلى أحد المعنيين دون الآخر .

ولما كانت الكلمة الدالة على لون مثل : أبيض وأسود وأحمر قد استعملت صيغتها نَصًّا فى المفاضلة اللونية كقولهم : أبيض من اللبن ، وأسود من حلك الغراب وأحمر من الدم ، فإن إرادة عدم التوسع فى استعمالها فى بياض أو سواد أو حمرة غير الشىء الذى وردت فيه نَصًّا وقَصْره على السماع الذى يُحفظ ولا يُقاس عليه كما يذهب البصريون بحجة أن منها (أفعل) لغيره إنما يعد فى رأى الكثيرين [3] تضييقا للغة لا داعى له بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون أو حلية أو عيب تضييق لا داعى له أيضا ، ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد وهو كثير بسبب ما كشف عنه العلم الحديث فى عصرنا الحاضر من تعدد الدرجات وتفاوتها تفاوتا واسعا فى اللون الواحد وفى الحِلْية الواحدة وفى العَيْب الواحد أو العاهة الواحدة كالمعروف اليوم فى الألوان ، وكذا المعروف فى الحُلِى وفى العاهات عند الأطباء كعاهة العمى مثلا ، فإن منه عمى الألوان وعمى الأضواء وغيرهما ، وكذا أكثر الحُلِى

(١) انظر كتاب الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ص٢١٧ .

(٢) اللَّحْى (بفتح وسكون) : منبت اللحية من الإنسان ، وهو حائط الفم ، وهو العظم الذى فيه الأسنان من داخل الفم . وقنة كل شىء : أعلاه ، والوقط : حفرة فى غلظ أو جبل يجتمع فيه ماء السماء أو المطر . وأزعر هنا بمعنى أصلع ، من الزعر وهو ذهاب شعر الرأس أو قلته وتفرقه . وعل (بالبناء على الضم) : أى من عال يريد شعر الرأس . جاء فى معاجم اللغة : (يقال : أخذه من علِ ومن علُ . قال سيبويه : "حركوه كما حركوا (أول) حين قالوا : أبدأ بهذا أول "ويقال : جئت من عَلُ بضم اللام أى : من أعلى كذا ، وأتيته من علُ : أى من عال) : اللسان والقاموس والتاج (علا) .

والشاهد فيه قوله : (وهو أزعر من عل) فإن الوصف (أزعر) هنا صفة مشبهة تبعا لمقتضى سياق الكلام ، وعليه فإن (مِنْ) التالية له هى البيانية لا التفضيلية ، وهى ليست متعلقة به ، وإنما هى متعلقة بمحذوف يقع صفة كما فى الشاهدين السابقين .

(٣) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ والنحو الوافى ٣/ ٣٩٨.

والعيوب . وكل ذلك يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد أحيانا والحلية الواحدة والعيب الواحد أو العاهة الواحدة أيضا ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية صوغ أفعل التفضيل مباشرة من الألوان والعيوب المعنوية الباطنة نحو : فلان ابيض سريرة من فلان ، أو : أسود ضميراً منه ، وفلان أبله من فلان ، أو أحمق منه ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : ألد منه أو أعجم منه. ومن ذلك قولهم فى المثل : هو أحْمَقُ مَنْ رِجْلَة [1] ، وأحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة [2] .

ومثل هذا يقال فى الحُلَى والمحاسن ، فلا يطرد إذن تعليل منع صوغ اسم التفضيل منها بأن منه (أفعل) لغيره [3]. ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يبيح صياغة (أفعل) التفضيل مما يدل على الألوان والحُلَى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة سائغا ومقبولا وأقرب للسداد واليسر،ولاسيما أن ثمة قول الرسول ﷺ فى صفة الحوض : "وماؤه أبيض من اللبن" ،[4]وفى رواية أخرى : "وماؤه أبيض من الورق" [5] ، وفى صفة جهنم : "هى أسود من القار" [6] ، وقيل فى صفة شعره ﷺ : "أحمر من الطيب " [7] .

وجاء فى موطأ الإمام مالك قول ابن عمر - رضي الله عنهما - فى صفة معاوية : "ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية ، قيل : ولا عمر ؟ قال : كان عمر خيرا منه ، وكان هو أسود من عمر " [8] .

(١) الرجلة : ضرب من النبت ، وقوم يسمون البقلة الحمقاء الرجلة ، قال ابن الأنبارى :

"قال الأصمعى : هى البقلة الحمقاء ، وإنما سميت حمقاء ؛ لأنها تنبت فى مجارى السيل وافواه الأودية ، فإذا جاء السيل قلعها" : الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر الأنبارى ١/ ٤٩٠ . وقيل : إنما سميت حمقاء ؛ لأنها تنبت فى كل موضع على طرق الناس فتداس . انظر لسان العرب (رجل) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٢. وهَبَنَّقَة : هو هبنقة القيس ، كان أحمق بنى قيس بن ثعلبة ، وكان يقال له: ذو الوَدَعَات ، واسمه يزيد بن ثَرْوَان ، وكان يضرب به المثل فى الحمق انظر لسان العرب (هبنق) .

(٣) انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/ ١٠١ .

(٤) صحيح البخارى بحاشية السندى ٤/ ١٤١ . وإن كان ثمة رواية أخرى تتفق ومذهب البصريين ، وهى : "أشد بياضا من اللبن" : صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٤/ ١٧٩٩ .

(٥) شرح صحيح مسلم للنووى ١٥/ ٥٥ .

(٦) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٢/ ٩٩٤ .

(٧) صحيح البخارى بحاشية السندى ٢/ ٢٧١ .

(٨) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ١/ ٦ . وانظر أيضا النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود محمد الطناحى وطاهر الزاوى ٢/ ٤١٨ .

فقول رسول الله ﷺ فـى القمة من الفصاحة والذروة من البـلاغة والغاية من البيان ، وكذلك قول أصحابه والتابعين ، فقد كان ﷺ أفصح العرب لسانا وأظهرهم بيـانا وأجودهم لغـة ، وأعرفـهم لمواقع الخطاب ، والدليل على ذلك أن عليـا بن أبى طالب رضي الله عنه كان قد سمـعه وهو يخاطب وفد بنى سعد فـقال له : "يا رسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره" فقال : "أدَّبنى ربى فأحسن تأديبى وربِّيتُ فى بنى سـعد" فكان ﷺ يخـاطب العرب على اخـتلاف شـعوبهم وقبائلهم بما يفـهمه كل منهم [١] ، فلا مانع إذنْ أن يكون الرسول ﷺ قـد استعمل التفـضيل مباشـرة مما يدل على لون فيكون ذلك حجـة على النحاة [٢] ولا التفات إلى الرأى القائل بعدم جـواز الاستشهاد فى اللغة بالحـديث النبوى الشريف[٣] بصفة عامة والاستدلال به بصفـة خاصة على تلك اللغة التى تجيز صـوغ اسم التفضيل من الألوان وكذا من الحُلَى والعـيوب بحجة كـثرة نقل الحديث وروايتـه بالمعنى وتصرف الرواة فى ألفاظه ، ولاسيما أن تلك الأحاديث التى نستـدل بها وتدعم المذهب الكوفى صحيحة ومشهـورة ولا خلاف عليها ، وجاءت فى كتب الصـحاح التى يعتد بها ويعـول عليها ويرجع إليها كأصول ثابتة لا غنى عنها فى تحقيق الأحـاديث وتوثيقها كصحيح البخارى وصحيح مـسلم ، فضلا عن أن الدراسات اللغـوية الحديثة قد أثبـتت بما لا يدع مجالا للشك أن النحـاة وعلماء اللغـة القدامى قـد استـشهـدوا فى كتبـهم بالحديث الـنبوى الشريف[٤] ، كما أنه استنادا إلى مـا توصل إليه بعض المحدثين[٥] من جواز الاستدلال بالحديث فقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة صحة الاحتجاج به [٦] .

---

(١) انظر النهاية فى غريب الحديث والأثر ١/ ٤ .

(٢) انظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى للمازنى ٢٣/ ١٣٩ .

(٣) انظر على سبـيل المثال : اللغة والنحـو (دراسة تاريخيـة وتحليلية ومقـارنة للدكتور حـسن عون ص ١٣٠ والرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ص ١٣٠ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ص٣٩٧ وانظر أيضا دراسات فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى ص٥٩ وقضايا الاستشهاد بالحـديث فى النحو وشواهده فى المغنى للدكتوره سهير محمد خليفـة ص٦٢ والاقتـراح فى علم أصول النحو للسـيوطى ص٥٢ والحـديث النبوي الشريـف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضارى حمادى ص٣٧٣ .

(٥) وهو الشيخ محمد الخـضر حـسين ، وذلك فى مقاله المنشور بمجلة اللغة العـربية تحت عنوان المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية . انظر مجلة اللغة العربية ٣/ ١٩٧ وما بعدها - المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦م.

(٦) وذلك فى جلسته المنعقـدة فى أكتوبر ١٩٣٧م. انظر مجلة المجمع اللغوى ٤/ ٧. ،وانظر أيضـا القياس فى اللغة : محمد الخضر حسين ص٣٤.

بيد أن هذه الأحاديث التى أوردناها شاهدة للكوفيين على صحة مذهبهم لا تتفق روايتها والقياس الذى أجمع عليه البصريون ، حيث إنهم - كما ذكرنا آنفا - لا يجيزون صوغ اسم التفضيل من الألوان وكذا الحُلَى والعيوب إلا بالواسطة ؛ لأن هذه الأشياء لما كانت ثابتة فى الشخص لا تكاد تتغير فإنها جرت مجرى أعضائه من الخِلَق الثابتة كاليد والرجل وما أشبه ذلك فبعدت عن الفعل ، أى أنه لا معنى للأفعال فيها ، وأن الوصف المجرد منها يجيء على (أفعل) ولذلك شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يُبْنَى مِمَّا منه (أفعل) لغيره ، وقد ذكرنا أنه لا يطرد تعليلهم المنع بأن منها (أفعل) لغيره ؛ لأن الألوان والحلى والعيوب الباطنة غير المحسوسة يبنى منها (أفعل) التفضيل باتفاق ، نحو : فلان أبيض سريرة من فلان ، وفلان أحمق من فلان وغير ذلك .

وقد أجاز أبو حيان[1] صوغ اسم التفضيل من الألوان وبخاصة البياض والسواد مستدلا بالحديث النبوى الشريف فى صفة جهنم : (هى أسود من القار) .

وقال المستشرق (يوهان فك)[2] : "وأكثر ما يوثق به من استعمال صيغة التفضيل فى الألوان هو ما نجده فى الحديث عن نهر الكوثر فى الفردوس : (ومـاؤه أبيض من اللبن)" .

ولم يكتف البصريون المانعون بهذا السبب بل أضافوا إليه سببا آخر وهو أن أفعال الألوان والحُلى والعيوب الظاهرة إنما ترجع فى أصلها إلى ما زاد على ثلاثة أحرف، فالبياض مثلا من أبْيَضَّ ، والسواد من اسْوَدَّ ، والحَوَر من احْوَرَّ ، والعَوَر من اعْوَرَّ ، واسم التفضيل لا يُبْنى إلا من الثلاثى[3] ، فالقياس عندهم أن يقال : أشد بياضا من كذا ، وأشد سوادا ، وأشد حَوَراً ، وأشد عَوَراً ، وإلا كان شاذا ، وتمسكوا بالرواية الأخرى لحديث صفة الحوض وهى قوله ﷺ : "أشد بياضاً من اللبن"[4] .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨ .

(٢) العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) ترجمة دكتور عبد الحليم النجار ص ٨٠،

(٣) انظر شرح المفصل ٦/ ٩١ وأسرار العربية لابن الأنبارى ص١٢١ والمقرب لابن عصفور ص١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) انظر صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٤/ ١٧٩٩ ومسند الإمام أحمد ٥/ ٢٥٠ وسنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ٢/ ١٤٣٨ .

غير أن هذا القول يمكن دفعه أيضا وذلك بقول ابن عطية [1] : "وما حفظ عن النبى ﷺ فليس بشاذ" . وأيضا بأنه لا يختص التوصل بـ(أشد) بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط[2] ، بمعنى أن كل فعل استوفى شروط التفضيل يجوز أن يتفضل منه بالواسطة وبدونها .

وكذلك يرى إمام النحاة[3] ومن تبعه من العلماء كالزجاج[4] والزمخشرى[5] وأبى حيان[6] والسمين الحلبى[7] وغيره[8] ، فقد أجازوا صوغ اسم التفضيل من (أفعل) الرباعى المزيد بالهمزة لوروده فى الفصيح من الكلام كقولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وقوله تعالى : "**ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ**" [9] وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فى شأن تارك الصلاة: "من ضَيَّعها فهو لما سواها أضْيَع" [10] . وقول ذى الرمة :

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلمَاءِ كُلَّمَا ... تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلاَ [11]

إذن لا يطرد أيضا تعليلهم بأنه لا يكون إلا من الثلاثى ؛ لأنه قد جاء من غيره.

وقد صرح المازرى[12] وهو بصدد شرح حديث صفة الحوض: (وماؤه أبيض من اللبن) بأن مقتضى كلام النحاة البصريين أن يقال: أشد بياضا ، ولا يقال: أبيض من كذا ، ومنهم من أجازه فى الشعر ، ومنهم من أجازه بقلة ، ويشهد له ذلك الحديث .

---

(١) المحرر الوجيز ٩/ ٢٤ .

(٢) انظر شرح التصريح ٢/ ٩٣ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٧٣ وانظر أيضا شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ وشرح المفصل ٦/ ٩٢

(٤) انظر معانى القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧١ .

(٥) انظر الكشاف ١/ ٤٠٤ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢/ ٧٣٧.

(٧) انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ١/ ٦٨٢ .

(٨) انظر شرح التصريح ٢/ ٩١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣، ١٦٤ .

(٩) البقرة (٢٨٢) .

(١٠) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ١٥/ ٥٥ والموطأ ١/ ٦.

(١١) هذا البيت سبق إيراده .

(١٢) انظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى ٢٣/ ١٢٩ .

وقال النووى [1] : "النحويون يقولون : إن أفعل التفضيل الذى يقال فيه : هو أفعل من كذا إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف ، فإن زاد لم يتعجب من فعله ، وإنما يتعجب من مصدره ، فلا يقال : ما أبيض زيداً، ولا: زيد أبيض من عمرو، وإنما يقال :ما أشد بياضه ، وهو أشد بياضاً من كذا ، وقد جاء فى الشعر من هذا الذى أنكروه فعَدّوه شاذا لا يقاس عليه ، وهذا الحديث يدل على صحته ، وهى لغة وإن كانت قليلة الاستعمال ، ومنها قول عمر رضي الله عنه : (ومَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوُ لِمَا سِوَاهَا أضْيَع) .

فالإمام النووى يصرح هو أيضا بأنه يجوز صوغ اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف وعَدَّه لغة وإن كانت قليلة الاستعمال ، أى غير مشهورة ، وقد ورد فى الشعر وفى أقوال العرب ، وحديث عمر بن الخطاب يدل على جوازه ويشهد له بصحته .

وقال القاضى عياض[2] فى معرض تعليقه على حديث عمر السابق: "وجاء هنا فى الرباعى (أفعل) فى المفاضلة ، والنحاة يأبونه فى الرباعى ، واللغة المشهورة عندهم أن يقال : أشد ضياعا ، لكن حكى السيرافى أنه أجازه ، وهذا الحديث لا نقل أصح منه ، ولا حجة فى اللغة أثبت من قول عمر، وقد جاء فى شعر ذى الرمة :

* بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلمَاءِ كُلَّمَا *

أما بالنسبة للعلة الثالثة والأخيرة التى استند إليها البصريون فى منعهم صوغ اسم التفضيل مباشرة من الألوان والحُلَى والعيوب الظاهرة ، وهى أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخلق الثابتة فلا معنى للفعل فيها فإنه يمكن دفعها وردها أيضا بأنه صيغ منها الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) للدلالة على مطلق الصفة أو المعنى الوصفى المجرد فلا مانع إذن من صوغ اسم التفضيل منها كذلك ، وهى وإن كانت ثابتة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص إلا أنها تتفاوت من شخص إلى آخر ، فتزيد فى شخص وتقل فى آخر فهم ليسوا سواء فى درجة اللون أو الحلية أو العيب ، وهذا مما يقتضى التمييز والتفضيل بينهم فى هذه الأشياء سواء فى الزيادة أو النقص .

---

(١) شرح صحيح مسلم ١٥/ ٥٥ .

(٢) انظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٦٢ .

ولعله قد تَجَلَّى لنا من خلال ما تقدم ضعف دعوى البصريين المانعين ، وعدم إطراد علل المنع عندهم[1] ، وأن صوغ اسم التفضيل مباشرة مما يدل على لون أو حِلْية أو عيب ظاهر إنما يعد فى حقيقته لغة من لغات العرب المتعددة نتيجة لتعدد البيئات اللغوية ، فلا يجوز بحال إنكارها أو إغفالها أو ردها بلغة أخرى أقوى وأشيع منها ؛ لأن تلك اللغة المشهورة ليست أحق وأولى بالقبول من اللغة غير المشهورة ، وإنما ينبغى قبولهما جميعا ؛ وذلك لأن كلتا اللغتين وردت عن العرب فى فصيح الكلام ، وكل ما ورد عن العرب فهو من كلام العرب وإن اختلفت درجة شيوعه ودورانه على ألسنتهم أو استعمالهم له .

ومن ثم كان المذهب الكوفى الذى يجيز صوغ اسم التفضيل مباشرة من الألوان والحُلَى والعيوب الحسية الظاهرة سائغًا مقبولاً ، ولا بأس بالأخذ به والقياس عليه ؛ لأن له أدلته وشواهده الواردة عن العرب فى أفصح كلامهم ؛ شعرهم ونثرهم ، ولا معنى أبدا لإنكاره وتخطئته أو قصره على السماع لقلته ، فإنه يجوز القياس على القليل ولو كان ذا فليس من شرط المقيس الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[2] .

فالحق أن يقضى بجوازه والقياس عليه فى سعة الكلام[3] ، ولاسيما أنه قد فشا وشاع استعماله فى أساليب حياتنا اللغوية ؛ لما فيه من سهولة ويسر وتوسيع لنطاق استعمالات اللغة وعدم التضييق عليها ، فضلا عن أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أقرّ هذا المذهب كثيرا ، وأخذ به فى عديد من المسائل والقضايا اللغوية ؛ لما فيه للغة من جد تيسير وبعد بها عن الاعتساف فى التأويل والتقدير .

* * *

(١) راجع هذه العلل فى مبحث مذهب البصريين وموقفهم من هذه المسألة .

(٢) انظر الخصائص لابن جنى ١/ ١١٥ .

(٣) فكل ما قيس علىَ كلام العرب فهو أيضا من كلام العرب .

خاتمة البحث ونتائجه

بعد هذا العرض الوافى والتحليل الدقيق لتلك القضية اللغوية المهمة التى شغلت النحاة وأرباب اللغة وكانت موضع خلاف ومحل نزاع بينهم انتهى البحث إلى ما يأتى:

صَوْغ اسم التفضيل مباشرة مما يدل على الألوان والحلى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة ممتنع لدى البصريين جائز عند الكوفيين الذين احتجوا لمذهبهم بما ورد فى الفصيح من كلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ لأنهم كانوا أوسع رواية ، وكانوا عَلاَّمِينَ بأشعار العرب مُطَّلِعين عليها [1].

بيد أن هذا البحث قد كشف عن ضعف دعوى البصريين المانعين بعد تفنيد ما اعتمدوا عليه من حجج وما استندوا إليه فى المنع من علل .

فإن العلة أو الحجة الأولى وهى أن هذه الأشياء يأتى منها (أفعل) أيضا لغير تفضيل مما يوقع فى لبس بين الصيغتين أو المعنيين ، هذه الحجة مردودة بأن هذا اللبس يمكن منعه والتغلب عليه بالقرائن اللغوية الخاصة التي تميز بين الصيغتين ، ولعل أهم تلك القرائن (مِنْ) التفضيلية التالية لاسم التفضيل والجارة للمفضل عليه ؛ إذ هى قيد للتفضيل ودالة صراحة عليه ومن تمام معناه ، فإذا قلنا : فلان أبْيَض من فلان ، أو : هو أحْوَر منه أو : هو أعْوَر منه كان هذا دليلا على أن المراد المفاضلة لا المعنى الوصفى المجرد ، فضلا عن أنهم قد أجمعوا على جواز صوغ اسم التفضيل من الألوان والحُلَى والعيوب الباطنة ، مثل : فلان أبيض أو أسود سريرة من فلان ، وفلان أحمق أو أبله أو أهوج من فلان مع أنه يجيء منها (أفعل) لغير تفضيل ، نحو: أبيض وبيضاء ، وأسود وسوداء ، وأحمق وحمقاء ، وأبله وبلهاء ، وأهوج وهوجاء ، فلا يطرد تعليلهم بأن منها (أفعل) لغيره .

ومن ثم كان أولى لهم وأفضل لو أنهم أجازوا صوغ اسم التفضيل أيضا من الألوان والحلى والعيوب الظاهرة حملا لها على نظائرها الخفية الباطنة ، فهم يحملون

---

(١) انظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص٧٤ والقياس فى اللغة ص٢٨ .

النظير على النظير ، والقليل على الكثير ، والضد على الضد ، والفرع على الأصل فى حكم ما لعلة جامعة بينهما [1]، فما المانع إذن من قياس صوغ (أفعل) التفضيل مما يدل على الألوان والحلى والعيوب الحسية الظاهرة على نظيره مما يدل على الألوان والحلى والعيوب الخفية الباطنة ؟

أما الحجة الثانية وهى أن اسم التفضيل لا يصاغ إلا من الثلاثى ، وأفعال هذه الأشياء إنما ترجع فى أصلها إلى غير الثلاثى ، فإن هذه الحجة مردودة أيضا بما ورد عن العرب فى فصيح كلامهم من جواز بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى ، نحو : (أعْطَى، وأولَى ، وأقفر) فى قولهم : (هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره) [2] و(أضيع) فى شعر ذى الرمة وفى حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولا حجة فى اللغة أقوى وأثبت من قول عمر .

أما الحجة الثالثة وهى أن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص فجرت مجرى أعضائه من الخِلَق الثابتة فبعدت عن الفعل فإن تلك الحجة مردودة كذلك بأنه قد اشتق منها الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) للدلالة على معنى الثبوت والدوام فى الوصف ، فلا مانع إذن من صياغة اسم التفضيل منها كذلك . وهى وإن كانت ثابتة فى الشخص لا تزيد ولا تنقص إلا أنها تختلف وتتفاوت درجتها من شخص إلى آخر ، والمفاضلة لا تكون فى الشخص الواحد ، وإنما تكون بين شخصين أو أكثر ، وهذا مما يقتضى التفضيل بينهم فى هذه الأشياء سواء بالزيادة أو النقص .

ولذا فالراجح ما ذهب إليه الكوفيون من جواز بناء (أفعل) التفضيل مباشرة مما يدل على الألوان والحلى والعيوب أو العاهات الحسية الظاهرة ؛ إذ إن هذا المذهب سائغ ومقبول ويؤيده الدليل من الشعر العربى الفصيح والحديث النبوى الشريف .

والوجه أن يؤخذ به ؛ إذ هو لغة قوم وردت فى كلام العرب ، ولا سبيل إلى منعه وإنكاوه ، فإن منعه يعد تضييقاً للغة بلا مُوجِب ، وتحديداً لنطاق الاستعمال

---

(١) انظر الخصائص ١/ ١١٢، ١١٣ ، ٣٠٠ والكتاب ٤/ ٣٦٠ وشرح الشافية ٣/ ١٣٧ وارتشاف الضرب ١/ ٢٧٧ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ وشرح التصريح ٢/ ١٠١ .

اللغوى بلا داعٍ ، مع أن الاتجاهات اللغوية الحديثة تدعو إلى التوسع فى اللغة والميل إلى السهولة واليسر والبعد عن التكلف والتعقيد .

ومن ثم فإن المذهب الكوفى هو الأقرب للسداد والصواب ، وينبغى الاعتداد به والقياس عليه ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد فى ظل ما كشف عنه التطور العلمى الحديث من تباين واضح وتفاوت واسع فى درجات اللون الواحد والحِلْية الواحدة أو العاهة الواحدة .

* * *

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أهم المصادر والمراجع

فيما يلى أهم المصادر والمراجع التى وردت الإشارة إليها فى هذا البحث مرتبة على حروف الهجاء :

١ - ارتشاف الضرب لأبى حيان ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدنى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢- أسرار العربية لابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٥٧م.

٣- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٤- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنبارى، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناى ، مطبعة العانى - بغداد .

٨- البحر المحيط فى التفسير لأبى حيان ، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩- البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ

١١- تاج اللغة : صحاح العربية للجوهرى، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩م.

١٢- التبيان فى تصريف الأسماء تأليف أحمد حسن كحيل ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة السابعة ١٩٨٢م.

١٣- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه .

١٥- الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضارى حمادى ، الطبعة الأولى ، العراق ١٩٨٢م.

١٦- خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

١٧- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.

١٨- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى ، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد عوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٩- دراسات فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى ، وكالة المطبوعات - الكويت .

٢٠- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر بالفجالة ١٩٧٥م.

٢١- ديوان ذى الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلى، رواية أبى العباس ثعلب ، تحقيق الدكتور عبد القدوس صالح ، مؤسسة الإيمان - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٢٢- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر للطباعة والنشر - بيروت ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٢٣- الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٦م.

٢٤- الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنبارى ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٥- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار الفكر - بيروت .
٢٦- شرح ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ، تحقيق وتعليق محمد عبد العزيز العبد ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٧- شرح التصريح على التوضيح للأزهرى، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبى .
٢٨- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، دار إحياء التراث الإسلامى - العراق ١٩٨٠م.
٢٩- شرح جمل الزجاجى لابن هشام ، دراسة وتحقيق الدكتور على محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ،مكتب النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٠- شرح درة الغواص فى أوهام الخواص للشهاب الخفاجى ، مطبعة الجوانب ، قسطنطينية ، الطبعة الأولى ١٢٩٩م.
٣١- شرح ديوان المتنبى أو العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب للشيخ ناصيف اليازجى ، دار صادر - بيروت .
٣٢- شرح الرضى على الكافية ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥م.
٣٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٤- شرح صحيح مسلم للنووى ، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م.
٣٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٦- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق الدكتور محمد محمد داود دار المنار للنشر والتوزيع - القاهرة .

٣٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى ، دار المأمون للتراث بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٣٨- شرح مشكل شعر المتنبى لابن سيده الأندلسى ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٩- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبى - القاهرة .

٤٠- صحيح البخارى بحاشية السندى ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابى الحلبى .

٤١- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، عيسى الحلبى القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.

٤٢- العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) : يوهان فك، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، مطبعة الخانجى - القاهرة ١٩٥١م.

٤٣- عمدة القارى شرح صحيح البخارى للمازرى ، دار الكتب العلمية - بيروت .

٤٤- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للشيخ الجمل ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

٤٥- القاموس المحيط للفيروز آبادى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٤٦- قضايا الاستشهاد بالحديث فى النحو وشواهده فى المغنى للدكتورة سهير محمد خليفة ، مطبعة السعادة - بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٤٧- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٤٨- القياس فى اللغة تأليف محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣هـ

٤٩- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد ، مؤسسة المعارف - بيروت .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٥٠- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

٥١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥٢- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله الكبير وآخرين ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.

٥٣- اللغة والنحو (دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة) للدكتور حسن عون ، مطبعة رويال بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

٥٤- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، المغرب ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٥٥- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٥م.

٥٦- المساعد على تسهيل الفوائد أو شرح التسهيل لابن عقيل ، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات ، دار المدنى للطباعة والنشر والتوزيع - جدة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٥٧- مسند الإمام أحمد ، دار الفكر العربى - بيروت .

٥٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى عياض ، دار التراث - القاهرة .

٥٩- المصباح المنير للفيومى فى غريب الشرح الكبير للرافعى ، المطبعة الأميرية بمصر ، الطبعة السادسة ١٩٢٥م.

٦٠- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ، المكتبة العصرية ، بيروت - صيدا ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦١- معانى القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٦٢- المفصل فى علم العربية للزمخشرى ، مطبعة التقدم بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ .

٦٣- المتقضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٤- المقرب لابن عصفور ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٥ - الموطأ للإمام مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى .

٦٦ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى ، دار الرشيد العراق ١٩٨١م .

٦٧ - النحو الوافى : عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة .

٦٨ - النهاية فى غريب الحديث والأثير ، تحقيق محمود الطناحى وطاهر الزاوى ، دار الفكر - بيروت .

٦٩ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٧٠ - الوحشيات أو الحماسة الصغرى لأبى تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمنى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ م.